مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com ISSN online: 2414-3383 ISSN print: 2616-3810
العدد (31) تشرين الثاني - نوفمبر 2018

المسائل الخلافية عند أبي العباس المبرد (ت 285هـ)

أ.م.د خالد حويـّر الشمس
جامعة ذي قار ـ كلية الآداب
العراق

أ.م.د إبراهيم صبر الراضي
جامعة ذي قار ـ كلية الآداب
العراق

الخلاصة

للمبرد مؤلفات عدة أتحف بها البحث اللغوي في القرن الثالث الهجري الذي عاش فيه وله قدمة في النحو، ويعد كتابه المقتضب أشهر ما تركه لأسلوبه الواضح، وعباراته المبسوطة التي عالج فيها مسائل النحو، والصرف، واختلف فيها مع غيره من النحويين البصريين والكوفيين ، وهذا البحث يبرّز مواطن هذا الخلاف ليضعها بين يديّ القارىء لعله يفيد منها في الدراسات النحوية.

Controversial Issues of Abu Al-Abbas Al-Mubrrad (Died 285 H)

ABSTRACT

AI-Mubared has several Authors that enriched the language Researches in the third century (HG) which he lived in, but his book Al-Muktathab considered the most famous because of it is clear style and simple phrases which treated the issues of grammar and syntax and disagreed with the Basrian and Qufian grammarians, this search showed this controversy to put it in the hands of reader perhaps he considers it in the study of grammar.

المقدمة

يحاول هذا البحث أن يرصد مواطن الخلاف النحوي المتوافر عند المبرد في كتابه المقتضب، ووقع الاختيار على المبرد لينضم إلى المحاولات التي تبرِّز عبقرية البصرة، وبُعد شأوها في الدرس النحوي. وسبب اختيار المقتضب دون غيره من كتبه؛ لأنه العمدة في مؤلفاته ، وإذا ذُكِر المبرد، ذُكِر المقتضب، ولسهولة عبارته، ووضوحها إذ يقول محققه: ((أول كتاب عالج مسائل النحو والصرف بالأسلوب الواضح والعبارة المبسوطة))(1) ، ولعله الأشهر في مؤلفاته وآخرها ، أي أنَّه عصارة أفكاره النحوية، ومن أجل تحديد مساحة البحث والإلمام بخطوات تحقيق هدفه.

قبل استقراء المقتضب كنّا نقتنع بأنْ لو حُصّلت عشر مسائل، فذلك يكفي لإثبات الفكرة، وهي توافر الخلاف النحوي في البيئة البصرية قبل كل شيء، وبعد الاستقراء عُثر على مسائل فاقت الأربعين، مابين النحو والصرف. اتبعنا فيها منهج الوصف، بعد إيجاز القول في طبيعة الخلاف النحوي وأسبابه، ثم طبيعته عند المبرد من جهة منهجه، وعباراته التي استعملها للخلاف مع النحويين، وما لوحظ أنَّه خلاف ذو شقين، الأول: يختلف مع نحاة البصرة ولا يصرح بأسمائهم، والآخر يصرح بأسمائهم، وهو لا يصرّح بالأسماء مع نحاة الكوفة، ولها تفسير سيرد في موضعه.

هدف البحث

للبحث هدفان:

الأول: هل الخلاف النحوي بين البيئتين النحويتين البصرة والكوفة فقط، كما صوَّره النحاة والدارسون ؟

الثاني: اكتشاف صور الخلاف لدى المبرد في المقتضب.

مهاد :

ليس من المستغرب أنَّ الخلاف النحوي بدأ مع بداية النحو، إذ تُذكر المسألة الزُّنبورية بين سيبويه(ت:180هـ) والكسائي(ت: 189هـ)، كما الدكتور صالح سليمان قدّارة كتيباً سمّاه (المسائل الخلافية بين الخليل وسيبويه)، وكتب الباحث حامد معن رسالة بعنوان(المسائل الخلافية في الكتاب) في جامعة بغداد.

ولعل بعض الاعتراضات النحوية على الشعراء من لدن النحاة كانت من الخيوط الأولى لهذا الخلاف، ومنها ما حصل بين الفرزدق وعبد الله بن أبي اسحق الحضرمي وغيرهما. وأخذت تلك المعارضات طريق الانتشار فقد اعترض عيسى بن عمر(ت:149هـ) على أبي عمرو بن العلاء(ت: 154هـ) في رفعه ما بعد (إلا) في قولهم (ليس الطيب إلا المسك).

أما عن أسباب الخلاف فقد أطنبت المصادر في إيضاحها، لعل بعضها متعلق بطبيعة اللغة العربية، وبلهجاتها، ومنها تأويلات النص القرآني، فهي من أهم الأسباب التي رفدت الخلاف النحوي، وكذلك روح الاجتهاد النحوي لدى النحويين، الذي يغب عن بالنا، وروح التنافس، وحب الشهرة، والحسد العلمي، بين العلماء، كل ذلك أسهم بشكل فعال في إذكاء حدة الخلاف النحوي.

ولو عطفنا الكلام على المبرد ،فهو واحد من النحويين، اذ تصدّر رياسة النحو في زمنه وتشهد له مقولة السيرافي (ت: 368هـ) : ((انتهى علم النحو بعد طبقة الجرمي والمازني إلى أبي العباس محمد بن يزيد الأزدي))(2) فقد اختلف مع كثير من النحويين، وأهم ما يلحظ على خلافه أنَّه ليس متعصبًا لمذهبه، وإنْ كان من البصريين، وقد نُسب إليه بداية جذوة الخلاف النحوي في بغداد بعد تناحره مع ثعلب. ودليلنا في ذلك انَّه يختلف مع نحاة البصرة بنسبة أكبر من خلافه مع نحاة الكوفة.

انقسمت خلافات المبرد على قسمين خلافات صريحة، مع النحويين البصريين، إذ يورد أسماء الخليل، وسيبويه، ويونس، والمازني، والأخفش وغيرهم ، وخلافات غير صريحة مع النحويين الآخرين ربما بعضهم من البصرة وآخرين من الكوفة.

ومن الملاحظ في خلافاته أنَّه يخالف النحويين جميعًا في مسألة نحوية، ومنها في إلغاء (كان) في قول الفرزدق:

فكيف إذا رأيت ديار قوم وجيران لنا كانوا كرام

إذ يقول: ((وتأويل هذا سقوط (كان) على (وجيران لنا كرام) في قول النحويين أجمعين. وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء (كان). وذلك أنَّ خبر (كان) (لنا)، فتقديره، وجيران كرام كانوا لنا))(3).

وممّا يندرج في ضمن طبيعة الخلاف النحوي لدى المبرد عباراته التي استعملها لردع من يختلف معه، وممّا يبدو على ألفاظه أنَه لم يستعمل لفظ الخلاف بكثرة، أي لن يستعمل الألفاظ الصريحة الدالة على الخلاف، ولا أحد مشتقاته، بل اختلفت وتنوعت عباراته التي وهّن النحويين بها، فاستعمل الألفاظ غير الصريحة ومنها:(لست أراه، ولا أراه)(4) (قبيح)(5) ، و(غلط)(6) ، و(ليس القول عندي)(7) ، و (فاسد)(8) (يبطل)(9) ، و (لا يصلح)(10) ، و (ليس القول بشيء)(11) ، و (ليس بصواب)(12) ، و (خطأ، خطأ فاحش)(13) ، و (رديء)(14) ، و (وهو عندي خلاف ما قالوا)(15).

تلك الألفاظ والعبارات التي استعملها المبرد تفسر حرصه، وحبَّه للنحو العربي، والحط من شأن من يذهب مذهباً فيه بُعد عن روح اللغة العربية، فضلًا عن أنَّها تنمُّ عن تضعيف المبرد لآراء النحويين، ونقده لهم وعدم قناعته التامة بآرائهم، فهو ليس ناقل لآرائهم، بل ناقد لها.

وسلك المبرد في عرض المسائل الخلافية في النحو طرائق وأساليب عدة، فمن معالم منهجه أنَّه لا يشعرنا بأنَّ هذه المسألة من المسائل الخلافية ، ولعل الغالب على تناوله المادة الخلافية أنّه يذكر الرأي الذي لا يقتنع به، ثم يبادر بطرح رأيه، وحجته(16) معلّلًا ذلك بالقياس أو مقتضيات المعنى، وغير ذلك.

وممَّا يُضاف إلى طبيعة الخلاف النحوي لدى المبرد، أنّ الخلاف لا ينشأ عنده من فراغ، بل ينطلق من أسس عدة، منها:

أصول النحو:

أهم تلك الأصول، القياس كما في مسألة تصغير رجل إذا سُمِّي بقبائل، إذ اختلف مع يونس بن حبيب (ت:182هـ)، قال : ((اعلم أنَّك إذا سميت رجلًا بمساجد، ثم أردت تحقيره قلت: مُسَيْجد(...)، فان سميت قبائل أو رسائل قلت: قبيئل ورسيئل في قول جميع النحويين، إلا يونس ابن حبيب، فإنه كان يقول: قُبيِّل، ورُسيِّل، وذلك رديء في القياس))(17).

ومن الأصول النحوية التي احتج بها عند خلافه مع الخليل (الإجماع)، يقول: ((وكان الخليل يقول(...) فإنْ بنيت الفعل بناء ما لم يسم فاعله، أو تكلمت بمضارعه قلت، في قول الخليل: (أووِم) لأنَّ الياء منقلبة من واو(...) وتقول في موئِس فيمن خفف الهمزة، مُويس، فتجعلها بين بين، وفي ميأل وهو مِفْعل من وألت ميال،(...) والنحويون أجمعون على خلافه؛ لإدخاله الأصول على منهاج الزوائد(...)))(18).

يعد التعليل واحدًا من الأصول النحوية التي أفاد منها المبرد في تبرير خلافه مع النحويين، وذلك في تصغير الاسم الموصول (اللذين)، عند الأخفش، فقال: ((واعلم أنَّك إذا ثنيت أو جمعت شيئاً من هذه الأسماء. لم تلحقه ألفاً في آخره، من أجل الزيادة التي لحقته، وذلك قولك في تصغير اللذان، اللذيان، وفي الذين: اللذين(...)، وكان الأخفش يقول: اللذيـَّيْنِ. يذهب إلى أنَّ الزيادة كانت في الواحد، ثم ذهب لما جاءت ياء الجمع لالتقاء الساكنين، فيجعله بمنزلة مصطفين. وليس هذا القول بمرضي؛ لأنَّ زيادة التثنية والجمع ملحقة))(19) .

الذوق:

تذوق النحاة تراكيب العربية بكثرة، ولا نغالي إذا ما قلنا أن النحو العربي في اغلب مفاصله مبني على الذوق، ولعل عبارة الدكتورة خديجة الحديثي إنَّ النحو العربي نحو ذوقي من الطراز الأول* تؤكد ذلك ، وصادفنا المبرد

متذوقاً لبعض التراكيب النحوية، ومنه عندما اختلف مع الأخفش في قولهم: إنَّ أفضلهم الضارب أخاه كان زيدًا، وهذا ما فضَّله الأخفش، لكنه يقول: ((ولكن لو قلت في هذه المسألة: إنَّ أفضلهم الضارب أخًا له كان جيدًا، أن تصفه بـ (كان) إذا جعلته نكرة. فان قلت فأجر (كان) بعد المعرفة، واجعلها حالا لها فان ذلك قبيح، وهو على قبحه جائز في قول الأخفش، وإنَّما قبحه أن الحال لما أنت فيه، (فعل) لما مضى فلا يقع في معنى الحال))(20).

يتضح تذوق المبرد باستعماله جيد وقبيح، ويختلف مع الأخفش إلا أنَّه يقبل رأيه على قبح .

متابعة أساتذته:

خالف المبرد سيبويه في مسألة تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلًا، وحجته ليس مما ذكرناه أو مما نذكره ممَّا اتكأ عليه لرفد خلافه النحوي ورد خصومه، وإنَّما هذه المرة حجته هي متابعة أستاذه المازني، فيقول: ((واعلم أنَّ التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه، لتصرف الفعل، فقلت: تفقأت شحماً (...) فقلت شحماً تفقأت(...) وهذا لا يجيزه سيبويه ، وهذا رأي أبي عثمان المازني))(21) .

المعطى الدلالي:

أما الدلالة فهي الباعث الآخر لدى المبرد على خلافه مع النحويين، ومنها في زيادة (من) عند بعض النحويين، فيقول: ((وأما قولهم إنَّها تكون زائدة، فلست أرى هذا كما قالوا. وذاك أنَّ كل كلمة إذا وقعت، وقع معها معنى فإنَّما حدثت لذلك المعنى، وليست بزائدة. فذلك قولهم: ما جاءني من أحد، وما رأيت من رجل، فذكروا أنَّها زائدة، وإنَّ المعنى: رأيت رجلاً، وما جاءني أحد، وليس كما قالوا، وذلك لأنَّها إذا لم تدخل جاز أنْ يقع النفي بواحد دون سائر جنسه. تقول: ما جاءني رجل، وما جاءني عبد الله . إنَّما نفيت مجيء واحده وإذا قلت: ما جاءني من رجل، فقد نفيت الجنس كله، الا ترى أنَّك لو قلت: ما جاءني من عبد الله لم يجز، لأنَّ عبد الله معرفة، فإنَّما موضعه موضع واحد))(22) .

وتبدو وجاهة اعتراض المبرد على مَن ذهب هذا المذهب، أنت ترى ترتب معنى في كل مرة . جاءت من حاملة معنى بيان الجنس، في قولهم: ما جاءني من أحد .

صور الخلاف:

أولا – مع البصريين:

المبرد نحوي بصري إلا أنَّه ليس متعصبًا، بل نراه موضوعيّاً في تناوله المسائل النحوية، فقد اختلف مع أبناء جِلْدته من البصرة، وخلافه ذو شطرين. الأول: مع البصريين بصورة عامة من دون أنْ يصرح بإسم نحوي معين، والآخر يصرح فيه بإسم الخليل، أو يونس، أو سيبويه، أو غيرهم .

فمثال الأول أي خلافه مع البصريين عامة ، في مسألة الأسماء المأخوذة من الأفعال يقول: ((اعلم أنَّ كل اسم كان على مثال الفعل، وزيادته ليست من زوائد الأفعال، فإنَّه منقلب حرف اللين كما كان ذلك في الأفعال،إذ كان على وزنها، وكانت زيادته في موضع زيادتها. والنحويون البصريون يَرون هذا جارياً في كل ما كان على هذا الوزن الذي أصِفه لك. ولست أراه كذلك، إلا أنْ تكون هذه الأسماء مصادر فتجري على أَفْعالها. أو تكون أسماءً لأزمنة الفعل، أو لأمكنته الدالة على الفِعْل))(23).

أما مواضع الخلاف من الشطر الثاني من خلافات المبرد مع نحويي البصرة، فسنذكرهم بحسب التسلسل الزمني:

الخليل:

تردد ذكر الخليل (ت: 175هـ) كثيراً في المقتضب ووافقه المبرد في مواطن كثر، واختلف معه في مسائل عدة، منها قولهم في البساطة والتركيب في (لن)، فالخليل يرى أنَّها مركبة من لا + أن، ثم حذفت الألف من لا، وهمزة أن، لكثرة الاستعمال (24) فأصبحت لن.

والمبرد يختلف مع الخليل، ويذهب إلى بساطتها، فيقول: ((وكان الخليل يقول: إنّ أن بعد إذن مضمرة . وكذلك لن وإنّما هي لا أن ولكنك حذفت الألف من لا. والهمزة من أن وجعلتها حرفاً واحداً. و ليس القول عندي كما قال؛ وذلك أنَّك تقول: زيدًا لن أضرب؛ كما تقول: زيدًا سأضرب. فلو كان هذا كما قال الخليل لفسد هذا الكلام؛ لأنَّ زيدًا كان ينتصب بما في صلة أن. ولكن لن حرف بمنزلة أن))(25).

وهذا يعني أنَّهُ لا يقول بالتركيب في هذه الأداةِ ، لأنَّ الأصل في الكلمات الإفراد، فهو لا يرى في (لن) زيادة ولا تركيباً، ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة وأنَّها من حروف النصب بمنزلة (لم) في حروف الجزم(26)، وقد وافق المبرد سيبويه في رده الخليل(27).

سيبويه:

يعد المبرد في كتابه المقتضب الوجه الآخر لسيبويه في كتابه، أو قل الحلقة التكاملية في النحو العربي لكتاب سيبويه، إذ عوَّل عليه كثيرا في المقتضب، على الرغم من اختلافه معه في بعض المسائل النحوية، ومنها في (عسى) بمعنى (لعل)، فقد ذهب سيبويه إلى أنَّ عسى تكون في بعض المواضع بمعنى لعل، وهذا ما يظهر من نصه: ((فأما قولهم: عساك فالكاف منصوبة(...) والدليل على أنَّها منصوبة أنَّك إذا عنيت نفسك كانت علامتك (ني)(...) فلو كانت الكاف مجرورة لقال (عساي)، ولكنهم جعلوها بمنزلة لعل في هذا الموضع))(28).

في هذه المسألة وفي غيرها يُغَلِّط المبردُ سيبويه، فيقول: ((فأما قول سيبويه إنَّها[أي عسى] تقع في بعض المواضع بمنزلة (لعل) مع المضمر، فتقول: عساك وعساني ـ فهو غلط منه ـ ؛ لأنَّ الأفعال لا تعمل في المضمر، لا كما تعمل في المظهر))(29) .

يونس :

من النحويين الذين اختلف معهم المبرد يونس بن حبيب (ت: 182هـ) في تجويزه إلقاء علامة الندبة على النعت، ونقل سيبويه رأي يونس، فقال: ((وأما يونس فيلحق الصفة الألف، فيقول وازيد الظريفاه واجمجمتي الشاميتيناه))(30).

فيقول المبرد: ((وهذا عند جميع النحويين خطأ؛ لانَّ العلامة إنَّما تلحق ما لحقه تنبيه النداء لمد الصوت والنعت خارج من ذا))(31) .

الأخفش:

اختلف المبرد مع الأخفش (ت: 216هـ) في مسألة التوكيد للمثنى بـ(كلاهما)، بحجة أنَّها للتكثير، فقال: ((وكان أبو الحسن الأخفش لا يجيز: اختصم أخواك كلاهما، ولا اقتتل أخواك كلاهما، ويقول: اختصم لا يكون إلا من اثنين أو أكثر، وإنَّما أقول: جاءني أخواك كلاهما لأُعلِمَ السامع أنَّه لم يأت واحد، وكذلك جاءني أُخوتك كلهم، لأُعلم أنّي لم أُبق منهم واحداً، فقيل له : فقل : اختصم أخواك كلاهما؛ لأنَّه لا يلتبس بما بعد التثنية فذهب إلى أنَّ (كلاهما) يكثر به، ولا يقلل به. وهذا قول كثير من النحويين وليس كما قال إذا حدد، وذلك أنَّ (كلاً) عموم، لأنَّ الأعداد قد يقتصر على الشيء منها، فيكون كلاماً، فتقول: جاء بنو فلان، فيجوز أنْ تعني بعضاً دون الكل، فإذا قلت: كلهم دخلت لتدل على العموم . وكلا ليس كذلك. إنَّما تقع على الاثنين وأنت تريد كل واحد منهما. فهذا لا يقع إلا على ما وصفنا لأنَّ جماعة أكثر من جماعة، ولا يكون اثنان أكثر عدداً من اثنين، فتقول: تكثير أو تقليل))(32) .

يتضح البعد الدلالي في المسألة الخلافية بينهما، وكذلك يشم من كلام المبرد أنَّ الأخفش أصبح لديه خلط بين المثنى(كلاهما) ولفظ العموم (كل)، فيرده المبرد أنَّه إذا قلنا (كلهم)، يكون العموم حاضر، أما (كلاهما)، فهي خاصة بالاثنين.

لا يظهر قبح رأي المبرد، ولكن تذوق التعبير كما يذهب إليه الأخفش، والإنتاج الدلالي يرجح وجاهة مذهبه، إذ (اختصم أخواك)، ينصرف الذهن إلى أنَّ اخويّ مختصمان لا غير فلا داعي لكليهما .

الجرمي:

روت كتب التراجم أنَّ أبا عمر الجرمي (ت: 225هـ) من أساتيذ المبرد، وقد اختلف معه المبرد لكن في مواضع قليلة جداً في المقتضب لم تتجاوز الموضع الواحد، وهو في علامة إعراب المثنى (الألف) هل هي علامة إعراب كما ذهب إلى ذلك الجرمي، أم هي ليست بعلامة إعراب، كما تبنَّى ذلك المبرد، ويبدو أنَّ رأي الجرمي هو رأي سيبويه، إذ يقول في الكتاب عند تثنية الواحد: ((لحقته زيادتان الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون(...) وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنَّها عوض لما منع من الحركة والتنوين))(33) .

يعترض المبرد ويرد على الجرمي، مبدياً حجته في ذلك ونتعرفها في نصه الآتي: ((وكان الجرمي يزعم أنَّ الألف حرف الإعراب(...) وكان يزعم أنَّ انقلابها هو الإعراب(...) ويقال لأبي عمر: إذا زعمت أنَّ الألف حرف إعراب، وأنَّ انقلابها هو الإعراب، فقد لزمك في ذلك شيئان: أحدهما: أنَّك تزعم أنَّ الإعراب معنى، وليس بلفظ، فهذا خلاف ما أعطيته في الواحد . والشيء الآخر: أنَّك تعلم أنَّ أول أحوال الاسم الرفع . فأول ما وقعت التثنية وقعت والألف فيها، فقد وجب ألا يكون فيها في موضع الرفع إعراب؛ لأنَّه لا انقلاب معها))(34) .

المازني:

اختلف المبرد معه في مسألة المستثنى المنعوت وإعرابه نحو: (ما مررت بأحد إلا زيدٍ، زيدٌ خيرٍ منك)، فسيبويه يورد الرفع والجر فيه، ويذكر وجهاً ثالثاً يفهم منه تضعيفه : ((وقد قال بعضهم: ما مررت بأحد إلا زيداً خيرٍ منه))(35) .

وقول سيبويه بالنصب نسبه المبرد إلى المازني(ت: 248هـ)، وردّه عليه إيماناً منه بقول سيبويه ؛ لأنَّه هو القياس، فيقول: ((وكان سيبويه يختار: ما مررت بأحد إلا زيدٍ خيرٍ منك، لأنَّ البدل إنَّما هو من الاسم لا من نعته، والنعت فضلة يجوز حذفها . وكان المازني يختار النصب، ويقول: إذا أبدلت من الشيء، فقد اطرحته من لفظي، وإنْ كان في المعنى موجوداً، فكيف انعت ما قد سقط ؟ والقياس عندي قول سيبويه؛ لانَّ الكلام إنَّما يراد لمعناه))(36) .

ثانيا- مع الكوفيين:

اختلف المبرد مع النحويين الكوفيين، مع أنَّه لم يصرح بأسماء نحاتهم، وكذلك لم يصرح باسم الكوفيين إلا مرة واحدة(37)، بناء على ما تعورف بأنَّه يستعمل عبارات (قال قوم)، (قوم من النحويين) مـُكنـيّاً بها أهل الكوفة ، وهذا ما تبناه محقق المقتضب وبعض الدارسين(38)، فضلاً عن أنّنا تأكدنا من بعض المسائل فوجدناها في مؤلفاتهم وسنحيل على بعضها لاحقاً.

وتفسير ذلك نظنه حرصاً من المبرد على أن لا تتسع هوَّة الخلاف بين الكوفة والبصرة آنذاك، أو هي ليس ذي بال بالنسبة له أو لغيره، فضلاً عن عدم اعتداده بالنحو في الكوفة، والنظر إليه باستصغار، ففكر أن يترفَّع عن ذكرهم في مؤلفه، وهذا الرأي الأخير عندنا لا يخلو من ضعف.

ويمكن القول أن خلاف المبرد مع الكوفيين، في مواضع عدة من المقتضب، يستعمل عبارات تشير إليهم.

فمن مخالفته لنحاة الكوفة، في نصب (كتاب) من قوله تعالى : ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُم﴾(39)، إذ قال الكسائي: ((هو منصوب على الإغراء بعليكم))(40) ، ولم يصرح المبرد بإسم الكسائي، بل وارى عنه (ومن زعم)، فقال: ((ومن

زعم أنَّ قوله ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ نصب بقوله: عليكم كتاب الله، فليس يدري ما العربية؛ لأنَّ الأسماء الموضوعة موضع الأفعال لا تتصرف تصرف الأفعال، فتنصب ما قبلها))(41) .

ومن مخالفاته لهم في تفسيرهم (أو) في قوله تعالى :﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾(42). فقد جعلها الفراء(ت:207هـ) بمعنى (بل)، فيقول: ((أو هاهنا في معنى بل. كذلك في التفسير مع صحته في العربية))(43).

يرد المبرد بقسوة على الفراء مع عدم ذكر اسمه، بل يعد رأيه فاسداً، فيقول: ((فإنَّ قوماً من النحويين يجعلون (أو) في هذا الموضع بمنزلة بل، وهذا فاسد عندنا من وجهين: أحدهما: أنَّ (أو) لو وقعت في هذا الموضع موقع (بل) لجاز أنْ تقع في غير هذا الموضع (...) والوجه الآخر: أنَّ (بل) لا تأتي في الجواب في كلام واحد الا للإضراب بعد غلط أو نسيان، وهذا منفي عن الله عز وجل))(44).

فكان المبرد يذهب إلى أنَّ (أو) لم ترد بمعنى بل في موضع آخر من العربية. وكذلك يحتكم المبرد إلى المعنى الأصلي لـ(بل) وهو الإضراب، وهو غير متحقق في هذه الآية، وهو في طور التنزيه لله عز وجل لأنَّها أي بل تكون بعد الغلط وحاشا لله ذلك.

من خلال مخالفات المبرد مع الكسائي والفراء نتوصل إلى اختلافه معهم في المسائل التي تخص التفسير القرآني من الجانب النحوي، وهذا يرجح اهتمام المبرد بالتفسير اللغوي للقرآن الكريم، فحبذا لو تتبعها باحث آخر في نتاج المبرد لتثبيت حقيقة علمية، بل لإظهارها لاسيما وأنا تأكدنا من ذلك أثناء استقراء المقتضب.

ومن المواضع التي اختلف فيها مع الكوفيين (نداء المحلى بالألف واللام)، إذ جوز ذلك الكوفيون**(45)**، ومنع ذلك البصريون، ومنهم أبو العباس المبرد بقوله**:** ((وأما هذا البيت الذي ينشده بعض النحويين:

فيا الغلامان اللذان فرَّا إياكما أنْ تعقبانا شرا

فإنَّ إنشاده على هذا غير جائز، وإنَّما صوابه، فيا غلامان اللذان فرا، كما تقول يا رجل العاقل اقبل))(46) .

المبرد عندما حاول رد بعض النحويين لم يأت بحجته ودليله، وترك المسألة غفلاً، وقد فصلتْ كتب الخلاف القول في الحجة ، والرد على الكوفيين، إذ يقول الزبيدي (ت:802هـ): ((ومذهب البصريين لا يجوز، لأنَّ الألف واللام للتعريف العهدي أو الجنسي، و(يا) تعرف المنادى بالمقابلة، وتعريفان لا يتفقان في كلمة سواء اتفقا أو اختلفا))(47) ، وحاول البصريون تقدير ما ذهب إليه الكوفيون ((وما انشده الكوفيون فالتقدير فيه: فيا أيها الغلامان، فحذف الموصوف، وأقام الصفة مقامه، والصفة تقوم مقام الموصوف كثيراً في كلامهم)) (48) .

النتائج

أهم نتائج البحث أنَّ صور الخلاف النحوي وفيرة في كتاب المقتضب، وهذا يدلل أنَّ الخلاف النحوي نشأ في البيئة البصرية قبل أن ينشب بين البيئتين البصرية والكوفية ، وعدم تصريح المبرد بأسماء الكوفيين يقودنا إلى الحكم بأنَّ الخلاف كان يأخذ طابع الإشارة ، إذ لم يكن يشغل المبرد مع أنَّه رأس المدرسة البصرية آنذاك. مستعملاً في ذلك عبارات أعربت عن ردّه ، وتضعيفه الآراء النحوية لدى المختلف معه ، وهي تفصح عن حرصه على النحو العربي . ومن النتائج أيضاً ترشح ارتباط الخلاف النحوي بالجانب الدلالي . فضلاً عن أنَّه في اختلافه مع بعض النحويين كان بدافع معين أما الأصول النحوية أو تذوق العبارة ناهيك عن البعد الدلالي . ولعلّ ممّا يمكن أنْ نستنتج منه أنّ الخلاف كان بين النحاة في المدرسة نفسها أكثر منه بين المدرستين، ويكثر أن يوافق نحوي بصري نحاة الكوفة والعكس صحيح .

الهوامش

1- المقتضب: 1 / 70 .

2- أخبار النحويين البصريين: 75.

3- المقتضب: 4/ 116- 117. وللاستزادة ينظر: المقتضب: 3/ 164، في نزع الهاء من المؤنث الذي ليس له مذكر، إذ يخالف الكوفيين والبصريين، يقارن الكتاب : 3/ 383، والمذكر والمؤنث للفراء: 58.

4- ينظر: المقتضب: 1 / 45، و4/ 239.
5- ينظر: نفسه: 4 / 123.
6- ينظر: نفسه: 1 / 254.
7- ينظر: نفسه: 1 / 140.
8- ينظر: نفسه: 2 /4.
9- ينظر: نفسه: 2 / 30.
10- ينظر: نفسه: 2 / 68-69.
11- ينظر: نفسه: 2 / 165.
12- ينظر: نفسه: 2 / 262-263.
13- ينظر: نفسه: 3 / 283.
14- ينظر: نفسه: 4 / 30.
15- ينظر: نفسه: 4/ 116- 117.
16- ينظر: نفسه: 3 / 312.
17- نفسه: 2/ 286.
18- نفسه: 1/ 187.
19- نفسه: 2 / 290.
* قالتها في السنة التمهيدية لطلبة الدكتوراه في آداب بغداد للعام الدراسي 2010- 2011م .
20- نفسه: 4 / 123.
21- نفسه: 3 / 36.
22- نفسه: 1 / 45.
23- نفسه: 1 / 107.
24- ينظر: الكتاب: 3 / 5.
25- المقتضب: 2 / 7- 8.
26- ينظر: التفكير النحوي عند المبرد: 126. رسالة دكتوراه.
27- ينظر: الكتاب: 3 / 5.
28- الكتاب: 2 / 374- 375.
29- المقتضب: 3 / 71- 72.
30- الكتاب: 2/ 226.
31- المقتضب: 4 / 275.
32- الكتاب: 1 / 17- 18.
33- المقتضب: 2 / 153- 155.
34- الكتاب: 2 / 337.
35- المقتضب: 4 / 400.
36- هي مسألة إعراب الأسماء الستة ولم يرتض قولهم، ينظر: مقدمة المقتضب: 1 / 115.
37- ينظر: المقتضب:1 / 123 مقدمة المحقق، وينظر: التفكير النحوي عند المبرد: 129.
38- المقتضب: 3: 243 – 244.
39- النساء: من الآية: 24.
40- معاني القرآن، (الكسائي): 113.
41- المقتضب: 3 / 232.
42- الصافات: 147.
43- معاني القرآن، (الفراء): 2 / 275.
44- المقتضب: 3 / 304- 305.
45- ينظر: الإنصاف: المسألة: 46.
46- المقتضب: 4 / 243.

47- كتاب ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: 46.
48- نفسه: والصحيفة نفسها .

المصادر

1. أخبار النحويين البصريين، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت368 هـ)، تحقيق: نخبة من العلماء، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، (د.ت، د.ط).
2. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري(ت: 577هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، (د.ط، د.ت).
3. التفكير النحوي عند المبرِّد أطروحة دكتوراه، علي فاضل سيد عبود الشّمري، كلية الآداب في جامعة الموصل دكتوراه ، 1424هـ - 2003م.
4. كتاب ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزَبيدي(ت: 802هـ)، تحقيق: الدكتور طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ط2، 1428هـ_ 2007م.
5. كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت: 180هـ، ط3، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع ، مطبعة المدني، القاهرة- مصر، 1408هـ - 1988م.
6. المذكر والمؤنث، الفراء، يحيى بن زكريا (ت207هـ)، تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1975م.
7. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، ت: 207هـ، (د.ط)، تحقيق: احمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، علي النجدي ناصف، الناشر: دار السرور، (د.ت).
8. معاني القرآن، الكسائي (ت: 189هـ)، قدم له : عيسى شحاته عيسى ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1998 م .
9. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، ت: 285هـ، (د.ط)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، الناشر: عالم الكتب، بيروت- لبنان، 1403هـ-1983م.